يبطل قول الكل على ان شيوخنا قد بينوا فساد الطفرة على ما نبينه من بعد
ومثلوا ابانه لو لطخت بلون بمداد على جسم فانه يكون متصلا وعلى ما
تقوله يجب ان يكون مقطوعًا فان قيل انما يصح ان يقطع لان القطع
كالمقطوع في انه لا نهاية له والمستكثر ان يقطع ما لا يتناهى ما فعال متناهيه
وهذا لا يقوله ولسنا قد زدت في الاحالة وهذا يوكد الدلالة
ويوجب ان لا يعقل القطع من وجهين احدهما الامر يرجع الى ان اجزا المقطوع
لا نهاية لها والثاني ان نفس القطع لا نهاية له واذا كنا اعتمدنا في الدليل
على حصول هذه الصفة في المقطوع مع فسادها وكيف يسد الدلالة بايجاب
مثل هذه الصفة في امر سواه وذلك مثال ان يقول لو كان القدم جسمًا لكان محدثا
فيعارض بان يقول ذلك لا يصح لان ذلك يودي الى حدوث قديم اخر سواه
وقد دل شيخنا ابو علي على ذلك بانه قد ثبت حدوث الاجسام والمحدث
لا بد من تناهيه لفراغ الفاعل منه وذلك يبطل قوله انها تجزا ابدا
وقد دل ايضا بان القول بانها لا تتناهى يودي الى ان يكون الجبل مثل
الخردله ولا يكون اعظم منها لان كل واحد لا يتناهى الى حد لا
يتجزا وقد علمنا ضرورة استحالة ذلك وصحته انه يستحيل
ان يقال ما لا يتناهى اكثر مما لا يتناهى وقد دل ايضا بان هذا القول
يودي الى ان يصح ان يبسط العليل على الكثير حتى يصح ان يعرش خردله على السموات والارض لان اجزاها لا تتناهى ويبين ان القول بذلك
يودي الى ان الاعراض لا تتناهى ويوجب ان يعلمنا ان لا تتناهى وان لا
يفعل احدنا شيئًا الا بايجاد ما لا يتناهى وذلك يحيل احداث
الافعال منا ما اذا صح بهذه الدلالات اثبات الجزء وكل نوع يورد
عليك مما يودي الى تجزئه يجب ان يحيل الجواب عنه وهم يتعلقون

بانسانا ونصور ون اشيا اكثرها عبر منه وانا نشير الى بعض
ذلك مما يكون تنبيهًا على ما تركناه احتجوا بان الجزء
يلاقي ستة امثاله وبذلك يتالف الاجسام وهذه الجهات متغايره
لاستحالة ان يقال جهة اليمين واليسار واحده وجهة الفوق والتحت
واحده وذلك يوجب تجزي الجزء والجواب انه يلاقي ستة
اجزا لما هو عليه من التحيز ونصير هذه الاجزاء جهات له لا ان جهاته
يرجع اليه وان كان شيخنا ابو هاشم لا يمتنع ان يقال الجوهر له جهات بمعنى
انه يلاقي ستة امثاله واحتجوا بانا نتصور خطا يلتئم اجزاء مولفه وضع
جزوان على الطرفين فوق الجزوين ثم اراد القادر ان يلاقيا فيفعل فيهما
اعتمادا على التساوي فيلتقيان على الجزء الوسطاني وذلك يوجب تجزي الجزء
والجواب ان ذلك مستحيل لما فيه من تجزي الجزء واجتماع جزوين
في مكان واحد وكان شيخنا ابو هاشم يجوز وضع جزء على موضع الاتصال من الجزوين
على ما بيناه والصحيح ما قدمناه لان ذلك يودي الى انقسام الجزء وذلك
فاسد ويودي الى كون المثلث من الكون صدين والى ضروب من الفساد
واحتجوا بانا نتصور جسمًا منصوبًا يسقط قدر من الظل حركات من الشمس مخصوصة
يسقط ذلك الظل ثم كذلك ابدا وربما قالوا
البير نصف تلك الحركات سقط نصف ذلك الظل وهذا الذراع
لو نصبت خشبتان احدهما ذراع والاخرى نصف ذراع
سقط من الظل ذراع على البير الثاني سقط نصف ذراع ثم كذلك ابدا حتى
يقول سقط اخر اما الذي سقط الاصغر لم يسقط الا نصف جزء والجواب
عن الاول ان القدر الذي سقط يقتضي سقوط شي من الظل من الحركات قدر
محصوص ما يعقل منه لا يقتضي سقوط شي من الظل البته لما في ذلك من تجزي
الجزء وكذلك الجواب عن الثاني وعن جميع ما يحدوه حذوها

Copyright © King Saud University